يا صاحبَ القُبّة البَيضاءِ

يا صاحبَ القُبّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرَكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً واسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من الله الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

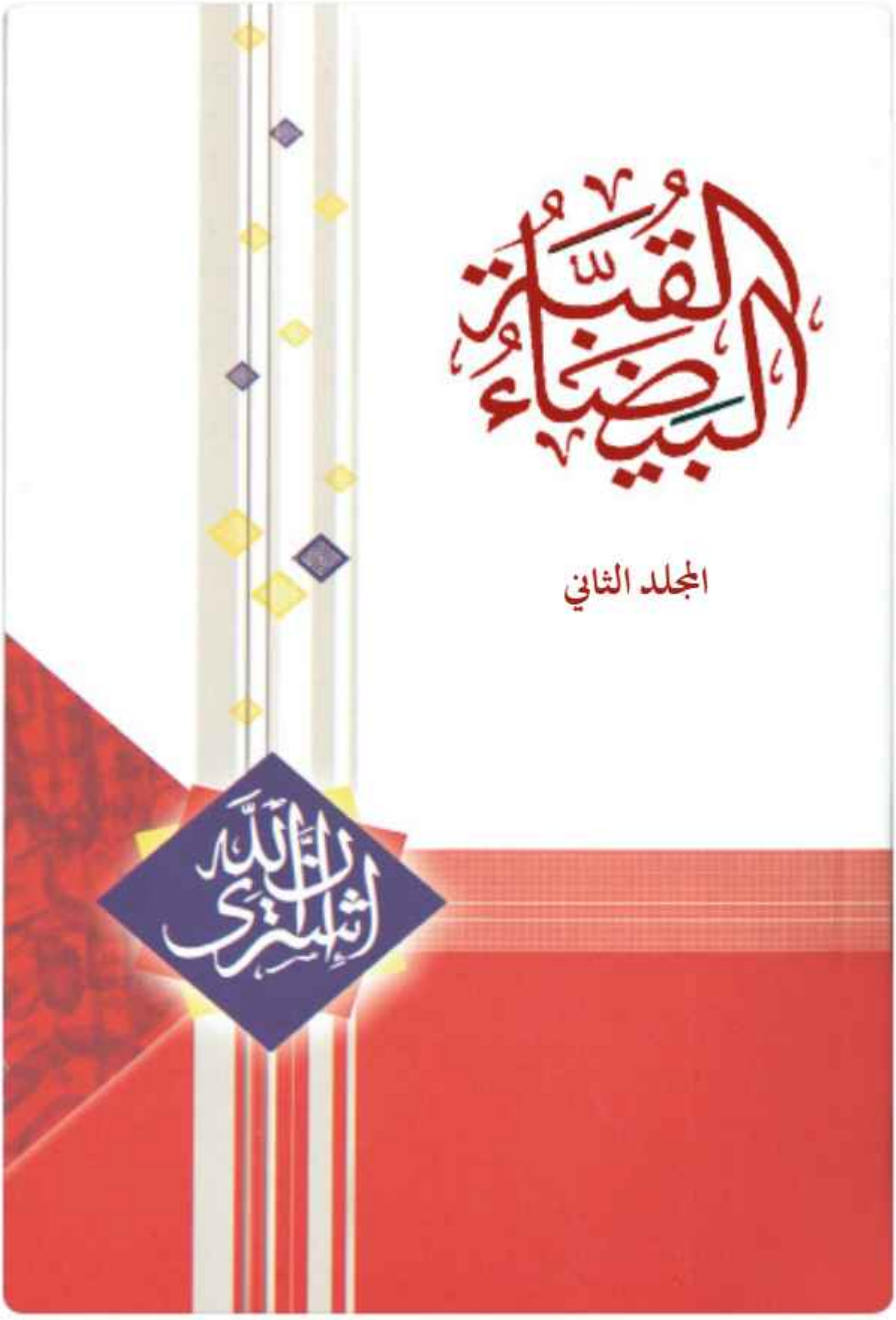
القبلة البيضاء
المجلد الثاني
إشراق الله

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعيةالعدد(٥)
السنة الثانية ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرينالثاني ٢٠٢٤م

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٥)
السنة الثانية ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٤م

المشرف العام
علاء عبد الحسين جواد القسّام
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ. د. سامي حميد الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ. د. علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ. د. علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ. م. د. عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ. م. د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م. د. طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ. د. مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ. د. محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ. د. خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وأديان..أديان
أ. د. نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ. م. د. علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الترجمة
أ. م. د. رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٥)
السنة الثانية ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٤م

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١-إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
٢- إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
أ. عنوان البحث باللغة العربية .
ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.
ت . بريد الباحث الإلكتروني.
ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.
ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.
٣-أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.
٤-أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A٤).
٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA
٦-أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.
٧-أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.
٨-أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:
أ اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.
ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢).
أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .
٩-أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.
١٠-تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .
١١-في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.
١٢-يبلّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.
١٣-يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.
١٤-لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.
١٥-لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.
١٦-دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.
١٧-يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.
١٨-يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.
١٩-يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.
٢٠-تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
٢١-ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – باب المعظم مقابل وزارة الصحة/ دائرة البحوث والدراسات) أو البريد الألكتروني: (hus٦٥in@Gmail.com) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.
٢٢-لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٥) ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٤م المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	الذات المعرفية وعلاقتها بالكفاءة الشخصية لدى طلبة المرحلة الاعدادية	أ.م.د. ثناء عبد الودود عبد الحافظ	٨
٢	المنهج الفيلولوجي عند المستشرق الألماني ثيودور نولدكه وآلياته في قراءة التراث الإسلامي	أ.م.د.أحمد حسن صاحب	٢٨
٣	الجندر بين الهوية التكوينية والتوظيف الاجتماعي والسياسي	م.د. أفراح كاظم ياسر جبر	٤٢
٤	حجاجية الشاهد في كتب التصويب اللغوي القديمة	م.د. براء علاء عبد الحسين الركابي	٥٢
٥	أثر التطور النوعي للاستيرادات العراقية على نمو النشاط الصناعي والزراعي (١٩٦٨–١٩٨٨ م)في الوثائق الرسمية العراقية	أ.م.د. آلاء عبدالكاظم جبار	٦٢
٦	ثروات الخلفاء الفاطميين العاضد لدين الله (ت: ٥٦٧هـ/ ١١٧١م) أنموذجاً	م.د. زمن قاسم جليب م.د. زهراء كاظم لعيبي	٨٠
٧	أثر سيبويه في أبنية التصغير في كتب إعراب الحديث الشريف	دعاء عبد اللطيف عبعوب أ.د. حسين إبراهيم مبارك	٩٠
٨	ترسيخ ثقافة الرشد في المجتمع الاسلامي	كريم أوحيد خالد أ.م.د. ظاهر فياض جاسم	٩٨
٩	ترسيخ ثقافة الرشد في المجتمع الاسلامي	حوراء طارق محسن رضا أ.م.د. أحمد صباح شهاب	١١٦
١٠	استصحاب الحال في كتب أصول النحو دراسة تحليلية موازنة مفتاح البحث(أصول النحو/ استصحاب الحال)	علي حسين مهدي أ. د. علي عبد الله حسين	١٢٦
١١	مؤشرات التغيير في النظام الدولي الجديد (المؤشرات السياسية والاقتصادية) أنموذجاً	م.د. سعد ساهي عباس	١٤٤
١٢	دور الإلحاد في هدم الأمن المجتمعي	م.د محمد حاتم ارحيمه خشن	١٦٤
١٣	أثر النخبة التاريخية المصرية في القرن العشرين في رسم المسار التاريخي الوطني والقومي في كتابات المؤرخين المصريين	م . م عادل نصيف جاسم	١٨٦
١٤	عداوة الشيطان للإنسان دراسة في ضوء القرآن الكريم	م.م حسين محمد زعيج م.م حسين شهيد حسين	٢٠٨
١٥	الطهارة عند أهل الكتاب اليهودية والمسيحية	م م. عقيل فيصل اهوير	٢١٨
١٦	دور الانشطة الرياضية في الكشف عن السلوك التنمري لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية	م.م. سرور كريم حسن	٢٢٦
١٧	تسمية المشرق الإسلامي (خراسان، فارس، ما وراء النهر)	م. م. صلاح حسن سعد	٢٤٠
١٨	اثر برنامج تدريبي لتحسين بعض المتغيرات البدنية والمهارية للاعبين الشباب بكرة القدم	م.م.حسن فرحان شنيشل	٢٥٠
١٩	القواعد الفقهيه المنظمه للتجارة	نوره جاسب حافظ أ. م. د. حنان جاسب	٢٦٢
٢٠	Code–switchinginthe e–communications of PhD candidates	Ali Afrawee Fahad (PhD) Mazaya University College Asst. Lect. Shouq Ali Afrawi	٢٧٤
٢١	الوصية الواجبة (مفهومها . أركانها . شروطها)	م.م. محمد حميد رشيد	٢٨٨
٢٢	حقيقة الإنسان، والعوامل المؤثرة فيه وفق منظور قرآني	م.م. علاء اسماعيل خليل	٣٠٠

مؤشرات التغيير في النظام الدولي الجديد
(المؤشرات السياسية والاقتصادية) أنموذجاً

م.د. سعد ساهي عباس
وزارة التربية/ مديرية تربية بغداد الرصافة الثانية

المستخلص:
اجرى الباحث بحثه الحالي والموسوم (مؤشرات التغيير في النظام الدولي الجديد (المؤشرات السياسية والاقتصادية) انموذجاً), والذي هدف منه التعرف والتعريف بمؤشرات التغيير الحاصلة في النظام الدولي الجديد , وقد استخدم الباحث التكامل المنهجي من خلال دمج المنهج الاستقرائي والاستنباطي للتوصل الى المعلومات التي يبغي للوصول اليها وتحقيق اهداف البحث الحالي . ومن خلال هذه المعلومات استنتج الباحث عدة استنتاجات منها أن التغيير كفكرة يعتبر نفسه مدفوعًا إما بقوة دافعة داخلية أو خارجية، وبناءً على ذلك يتنوع من مكان إلى آخر مع تعدد أشكاله، ولضمان نجاحه يجب توفر معلومات وخصائص محددة، ويحدث ويتطور وفقًا لاستراتيجيات معينة تتخذ ألوانًا محددة تبعًا للأسباب الكامنة وراءه بصيغ التصور له .

الكلمات المفتاحية : مؤشرات التغيير , النظام الدولي , المؤشرات السياسية والاقتصادية .

Abstract:

The researcher conducted his current research titled (Indicators of Change in the New International Order (Political and Economic Indicators) as a Model), which aimed to identify and introduce the indicators of change occurring in the new international order. The researcher used methodological integration by combining the inductive and deductive approaches to arrive at the information he wanted to reach. To achieve it and achieve the objectives of the current research, and through this information, the researcher concluded several conclusions, including that change as an idea considers itself driven by either an internal or external driving force, and accordingly it varies from one place to another with multiple forms, and to ensure its success, specific information and characteristics must be available, and it occurs and develops. According to certain strategies, it takes on specific colors depending on the reasons behind it and the modes of perception of it.

Keywords: Indicators of change, international system, political and economic indicators.

المقدمة:

شهد النظام الدولي في القرنين العشرين والواحد والعشرين تحولات كبيرة، مما أدى إلى انتقالات من نظام دولي إلى آخر وظهور قوى جديدة، وبالتالي، فإن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية تمر بمرحلة انتقالية في النظام الدولي نحو نظام جديد، مما يشكل تحولات ترسخت لصالح نظام دولي جديد يتألف من حضارات متنوعة مثل الغربية، والكونفوشيوسية، والهندية، واليابانية، والإسلامية. وتكمن السمة الأساسية للنظام العالمي الحالي في صراع الحضارات من أجل البقاء والتأثير والهيمنة , وقد تسلطت الولايات المتحدة الأمريكية على سير الأحداث العالمية من خلال ما يُعرف بالنظام العالمي الجديد، وقد أدى ذلك إلى فرض نمط الأحادية القطبية وتحكمها بقيم وضوابط العلاقات الدولية. شهدت الهيكلة الدولية تحولًا من ثنائية قطبية إلى أحادية قطبية، مما أدى إلى تغيير في توزيع القوى على الساحة العالمية وظهور ترتيب جديد للمسؤوليات الدولية. وبالتالي، يبدو أن العالم يتجه نحو تشكيل جديد

يفرضه وجود قوى جديدة , وهذا التشكيل الجديد يستند على مسارات مهمة واساسية كل (١). التفاهم الثقافي والذي يتضمن هذا الجانب فهم القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد التي تشكل جوهر الثقافات المختلفة. يعتبر التفاهم الثقافي أساسيًا لبناء العلاقات الدولية المستدامة والفعالة.

وكذلك الدبلوماسية والتي تعنى بتعزيز الفهم المتبادل والتواصل بين الدول والشعوب عبر التبادل الثقافي، مثل تبادل الفنون والموسيقى والأدب والرياضة والأفكار الفلسفية. هذا يساهم في تعميق العلاقات بين الشعوب وزيادة الاحترام المتبادل.

أهمية البحث :

على وفق ما تقدم تبرز اهمية البحث الحالي من خلال تسليط الضوء على اهم مؤشرات تغير النظام الدولي القائم وخاصة المؤشرات السياسية والاقتصادية .

مشكلة البحث :

النظام الدولي الجديد يتميز بصفات بارزة نشأت نتيجة للتغيرات في القوى العالمية والديناميكيات السياسية والاقتصادية والثقافية. من أبرز سمات هذا النظام الجديد هو توزيع القوة العالمية بشكل جديد، حيث لم تعد الولايات المتحدة الوحيدة مركزًا للقوة العسكرية والاقتصادية والثقافية في العالم. دول أخرى مثل الصين والاتحادات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والبرازيل والهند قد تكون لها دور مهم في تشكيل العلاقات الدولية، وكذلك تأثير القوى الصاعدة مثل الصين يزداد في القوة الاقتصادية والسياسية، مما يجعلها لاعباً مؤثراً في صياغة السياسات الدولية وتحديد المعايير العالمية في مجالات النشاط الدولي بشكل عام. لذا ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به نطرح السؤال الرئيسي للأشكالية وهو الى أي مدى ساهمت المؤشرات والاتجاهات في بلورة نظام دولي جديد وخاصة في الجانبين السياسي والاقتصادي ؟

أهداف البحث:

التمكن من فهم السمات والمؤشرات التي تدل على التغييرات في النظام العالمي، مع التركيز على التطورات بعد فترة الهيمنة الأحادية القطبية. تحليل الوضع الحالي للنظام الدولي وتوضيح النقاط الرئيسية والجوانب والعوامل والاتجاهات التي تشكل البنية الجديدة للنظام الاقتصادي والسياسي.

منهج البحث:

إن القدرة على التصدي لمشاكل تعميم النتائج في العلوم الاجتماعية تتطلب وضع استراتيجية منهجية للبحث تعتمد على قاعدة التكامل المنهجي. هذه الاستراتيجية تسمح بقياس تباين سلوك المجتمعات والأزمنة المختلفة، وتمكن من التحكم في القواعد والتوجهات المفسرة للظواهر السياسية للوصول إلى الحقيقة وإمكانية التنبؤ بالأحداث. تقوم الدراسة بوضع استراتيجية للبحث تسمح بتفعيل الطرق البحثية، وذلك من خلال:

١- تجاوز الفجوة بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال قاعدة التكامل المنهجي، مما يسهل الحصول على المعرفة الذي تعتمد على الحس والعقل، وتتيح استخدام العقل كأداة للتعميم العلمي.

٢- الاستفادة من مزايا كل من المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة كأدوات بديلة للمنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية، من خلال تحديد المشكلة، جمع البيانات، تحليلها، وعرض نتائج الدراسة. تهتم دراسة الحالة بدراسة ظاهرة كبرى تلهم التفكير في نظريات عامة وتحليل العلاقات السببية ومستويات التحليل.

المبحث الاول

مؤشرات التغيير والنظام الدولي (اطار نظري)

المطلب الاول : مفهوم المؤشرات والتغيير .

اولاً / مفهوم المؤشر: يشير إلى درجة التفاوت في الزيادة أو النقصان من اصل الواقع الذي كان موجود ، و تستخدم للحصول على إجابات شاملة تتعلق بكمية النمو أو التطور ، ويبرز هذا المفهوم بأنه لا يقدم بالضرورة تقييماً دقيقاً عن طبيعة المتغير او الحالة التي يتم قياسها أو اختبارها ، بل يُعبّر عن إحساس عام بدرجة معينة من الدقة لتشكيل رؤية عامة للمعالم المطلوبة، ويتم وصفها وفق القواعد التي تحكم تكوينه. إضافة إلى ذلك، يمكن لقيم المؤشرات الزمنية أن تشير إلى فترة زمنية بالنسبة لمؤشرات أخرى. قد ترتبط القيمة بالتطور الذي يحدث خلال يوم أو شهر أو سنوات، ولكن يجب توفر عدد كبير من الملاحظات لإمكانية التفسير الكامل للمؤشر. كما يمكن من خلال المؤشر اكتشاف جميع المتغيرات الإيجابية والسلبية في الحالة المطلوبة.

وتتمثل الخصائص العامة للمؤشرات في ما يلي:

– تعطي المؤشرات مؤشراً عاماً للحالة قيد الدراسة بدرجة ما من الدقة.

–وتتميز المؤشرات عن المتغيرات لأنها تقدم صورة موجزة للنظام، في حين أن المتغيرات محددة وجزئية للغاية.

–تشير قيم المؤشرات إلى كميات عددية يتم تفسيرها وفقًا لقواعد بنائها.

–تكون قيم المؤشرات زمنية وتنطبق على فترة زمنية واحدة أو تكون سلاسل زمنية.

والمؤشر هو"مقياس يستخدم لأغراض المقارنة ، ويشير إلى درجة أعلى أو أقل من النقطة الحقيقية ، والتي يجب الاتفاق عليها مسبقًا كمعيار".

ثانياً : مفهوم التغير والتغيير و أنماطه:

من المحتمل أن يكون مصطلح «التغيير والتحول» غير معروف لمعظم الناس ولايزال المفهوم يُساء استخدامه وفهمه لذلك ،نعتقد أنه من الضروري البدء بتعريف المفهوم من حيث التعريفات والخصائص والأنماط:

التغيير والتغير إن مصطلحي التغيير والتبدل من المصطلحات الغامضة والمعقدة وهما من المفاهيم التي كانت ولاتزال محل جدل كبير، حيث لا يزالان يستخدمان بمعانٍ مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة. ولتحديد معناهما يجب أن نتناول أولاً (التعريف اللغوي)أولاًثم (التعريف الاصطلاحي) ثانياً.

اولاً لغة: يعني إحداث شيء لم يكن من قبل بنفس الصورة التي أصبح عليها بعد التغيير . فحين تقول غيرت داري إذا بنيتها بناءاً غير الذي كانت عليه، وهو أمر حتمي . وحقيقة تتجلى في دورة حياة المخلوقات وعلى رأسها الانسان .

ويأتي في اللغة من الفعل (غير) فلان عن بعيره . اي حط عن رحله وأصلح من شأنه وغيرّ الشيء أي بدل به غيره وجعله على غير ما كان عليه.

فتبين ان كلمة (غير) لها معنيان .

– إحداث شيء لم يكن من قبل .

– إنتقال الشيء من حالة الى أخرى.

وهذا يدل أن المعنى الاول يفيد التحويل والتبديل والثاني تغيير الحال بالانتقال من السيئ إلى الاحسن أو بالعكس(٢).

ثانياً: اصطلاحاً : يختلف التغير عن التغيير فالاول هو الذي يصيب المنظمات والمؤسسات كما يصيب المجتمعات والدول والبيئة والطبيعة فكل شيء قابل للتحول والتبدل ولا يوجد شيء ثابت، أما التغيير فهو عملية إدخال تحسين أو تطوير على المؤسسة أو النظام الدولي .

التغيير :هو الاستجابة الارادية للاحداث الجارية، فإن كانت الاستجابة إيجابية يصبح التغيير تطويراً، أما إذا كانت الاستجابة سلبية فإنه يكون تخلفاً. أما التغيير يصبح فهو استجابة مخطّطة من الافراد والجماعات والمجتمعات، والمؤسسات لردود الافعال التي يتركها التقدم العلمي والتطبيقي بين لحظة وأخرى مادياً ومعنوياً، ويحتاج التغيير الفعال إلى تضافر الجهود الفردية والجماعية لتحقيق نتائجه المشبعة لحاجات الافراد والمنظمات(٣).

يصبح واضحًا أن التغيير يمثل حركة نشطة تتبع أساليب جديدة، ناتجة عن الابتكارات المادية والفكرية. وبالتالي، يمكن تعريف التغيير بشكل عام على أنه الانتقال من حالة إلى أخرى. في النظام الدولي، يعتبر التغيير تحولًا أو انتقالًا أو تعديلًا من حالة إلى أخرى (٤).

أما مفهوم التغيير: فالتغيير هو ظاهرة طبيعية تطرأ على ظواهر الكون وأمور الحياة بشكل عام، وهو من أكثر ظواهر الحياة الاجتماعية بروزًا، حيث كان الإنسان يمارس التغيير في مختلف المجالات منذ العصور القديمة في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد وغيره(٥).

وحينما قال هيروقليطس (لا يمكن للانسان أن ينزل في النهر الواحد مرتين) يعني بذلك التغيير، فالتغيير في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالاجمال، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً، فالتغيير يشمل البيئتين الخارجية والداخلية على السواء(٦).

لذا اقترح جيلبين أن مفهوم التغير السياسي الدولي يعتمد على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بسلوك الدول، اذ يعد النظام الدولي مستقرًا إذا لم تجد دولة ما جدوى في محاولة تغييره.

وهذه الافتراضات هي(٧) :

١. ستسعى دولة لتحويل النظام الدولي عندما تتجاوز المنافع المتوقعة من هذا التحول التكاليف المتوقعة.

٢. ستسعى دولة لتغيير النظام من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تصبح التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مساوية أو تتجاوز المنافع الحدية.

٣. عندما يتحقق التوازن بين تكاليف ومنافع التغيير الإضافي، نتيجة لارتفاع التكاليف الاقتصادية اللازمة للحفاظ على الوضع الحالي بشكل أسرع من زيادة القدرة الاقتصادية لدعمه، سيحدث تغيير.

٤. إذا لم يتم حل مشكلة عدم التوازن في النظام الدولي، سيتم تغيير النظام ويتم إنشاء حالة توازن جديدة تعكس إعادة توزيع القوى.

٥. لذا، يُعتبر التغيير السياسي في النظام الدولي ليس مجرد نتيجة لتطور القوى الإنتاجية أو متطلبات الثورة الصناعية، بل يشمل أيضًا دور الإرادة السياسية والجيوسياسية العالمية والإقليمية.

خصائص و مراحل التغيير :

اولاً : تتميز خصائص التحول بأنه، ذو علاقة بفاعل محدد للغاية والهدف يعتمد على مخطط غير معروف للنتائج، حيث يكون تطوره مرتبطًا بغايته دون أن يكون مقيدًا بالظروف المحيطة، فالتحول يعتمد على الإرادة والتداعيات وليس على الإرادة وحدها(٨).

دائماً ما يكون التغير دائم من الخارج، بينما التغيير يكون داخلي، وهذا ينطبق على مستوى الدولة، فالتغيير يعتمد على العوامل الخارجية، بينما على مستوى النظام الدولي، التغيير يكون داخليًا وخارجيًا ناتجًا عن تأثير القوى الخارجية، وبالتالي يجب استخدام «التغيير» بدلاً من «التغير» في سياق النظام الدولي، اذ يمثل التغير عملية اجتماعية تتم بشكل طبيعي، في حين يعتبر التغيير عملية إرادية تهدف إلى التحول، وبالتالي يمثل التغير تغيرًا مفاجئًا يحدث نتيجة لظروف خارجية، أما التغيير فيشير إلى تحول مخطط له بشكل مسبق ومحسوب لذلك عندما نقول «رياح التغير» نعني أن النتائج غير متوقعة حتى يحدث التغير، بينما عندما نقول «رياح التغيير» فإن هذا يشير إلى دراسة واقعية للأمور في سياق التغيير المخطط له(٩).

ثالثاً : مراحل التغيير:

يؤكد معظم الباحثين والمهتمين في مجال العلاقات الدولية أن القرن العشرين كان الأكثر ثورية وصراعًا من أجل الديمقراطية، خاصة في منطقة وسط وشرق أوروبا، اذ وصف بأنه «قرن الثورة الديمقراطية العالمية»، وتميزت مراحل التغيير فيه بثلاث مراحل.

المرحلة الاولى : في القرن العشرين بدأت سلسلة التغييرات مع الثورتين الأمريكية والفرنسية، ووصلت إلى نقطة تهديد بوصول الفاشية في إيطاليا مع موسوليني في عام ١٩٢٢، وفي ألمانيا مع هتلر في عام ١٩٣٣، فضلاً عن العديد من الأنظمة الفردية في آسيا وأمريكا اللاتينية التي أدت إلى اندلا ع الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثانية : والتي كانت بنهاية هذه الحرب في عام ١٩٤٥ , والتي شكلت منعطفًا جديدًا نحو الديمقراطية، اذ طبقت في ألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا واليابان، بالإضافة إلى ست دول في أمريكا اللاتينية. لكن هذا التحول لم يستمر طويلاً، إذ عادت سرعان ما عادت الأنظمة الاستبدادية قوية كما كانت.

المرحلة الثالثة : بدأت ملامح تلك المرحلة تتجسد في الانقلاب العسكري في البرتغال في عام ١٩٧٤، وانتشرت إلى اليونان وأسبانيا في أوروبا، ثم توسعت إلى أمريكا اللاتينية. وفي نهاية الثمانينات بدأت «قطاع الدومينو» في التساقط واحدًا تلو الآخر، حيث انهارت الأنظمة الشمولية تحت ضغط الديمقراطية التي تقدمت بسرعة على خارطة العالم. وبعد مرور ١٥ عامًا على ثورة القرنفل، تمكنت ٣٠ دولة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا من تحويل الهياكل السياسية الاستبدادية إلى هياكل ديمقراطية(١٠).

ترتبط تلك المرحلة بشكل وثيق بتطور العديد من النظريات والمفاهيم المتعلقة بتغيير الأنظمة السياسية، مما فتح الباب أمام إعادة هيكلة منهجية النواحي النظرية في دراسات التحول والتغيير. وقد ترافقت هذه التحاليل السياسية والاجتماعية لتلك التحولات التاريخية مع تزايد واضح في استخدام مجموعة متنوعة من المصطلحات المرتبطة بدراسات التغيير والتحول. وقد شهدنا استخدامًا كبيرًا من هذه المصطلحات كوسائل توصيفية، حيث استخدمت بشكل مترادف في بعض الأحيان، وبمعانٍ متباينة في أحيان أخرى، لوصف الأحداث التاريخية وعمليات التغيير المتنوعة التي رافقت تلك الأمواج الكبرى الثالثة. وقد ظهرت مصطلحات مثل التحول والتغيير، أو الثورة والانهيار والتفكك، أو السقوط والتجديد، والتحديث أو الإصلاح، والتحرير والانتقال نحو الديمقراطية، وتغيير أنظمة الحكم أو تغيير النظام.

رابعاً: أنماط التغير :

تعتمد أنماط نظرية التغير في استراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية، التي تحدد حركة تفاعلاتها الدولية، على أربعة نماذج وفقاً لتفسير تشارلز هيرمان

أولاً: التغيير التكيفي : والمقصود به هو تغيير مستوى الاهتمام الموجه نحو قضية معينة مع الاحتفاظ بأهداف وأدوات السياسة نفسها تجاه التعامل مع تلك القضية بدون تغييرها أو التدخل فيها.

ثانياً: التغيير البرنامجي : يشمل تغيير أدوات السياسة ووسائلها دون أي تغيير في الأهداف والغايات المقصودة من وراء تلك السياسة.

ثالثاً: التغيير الهدفي : يعني تغيير أهداف السياسة ذاتها مما يستدعي تغيير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

رابعاً: التغيير التوجهي : هو الأكثر تطرفًا اذ يشمل تغييرًا في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة، بما يشمل تغيير الاستراتيجيات والأهداف والغايات والوسائل والأدوات المستخدمة.

ويعد النمط التكيفي هو نمط نظري بحت دون أن يكون له تأثير فعلي على استراتيجيات وأهداف التغيير، فإن النمط التوجيهي، وفقًا لجيمس روزناو، يُعدُّ شكلاً نادر الحدوث في العلاقات الدولية. وبالتالي، يُعتبر النمطان البرنامجي , والهدفي الأكثر شيوعًا من بين الأنماط النظرية الأربعة المُفترضة للتغيير في السياسات الدولية، وذلك نظرًا لمبدأ التدرجية الحاكم لمنطق التغيير الاستراتيجي للدول، بناءً على اعتبارات تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته.

خامساً : محددات التغير :

اولاً : المحدد الاستراتيجي

وعلى وفق ما ذكر سابقاً من تعدد أنماط التغير في سياسات واستراتيجيات الدول، فأن هناك عوامل تحكم عملية الاستمرار أو التغيير في تلك السياسات. هذه العوامل تتضمن مدى احتياج دولة معينة لتعديل سياساتها واستراتيجياتها، أو الاحتفاظ بها بشكل جزئي أو كامل. ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية(١١).

أ – الاهمية النسبية لاهداف السياسة , تعني ترتيبا لأولويات الاستراتيجية للدولة وربطها بإجراءات محددة في السياسة الخارجية والتبادل

ب – الوقت اللازم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لبلد ما ، سواء كانت طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل.

ج– درجة توافر الوسائل والأدوات المناسبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية وتنفيذها من قبل الدولة على أرض الواقع، وإخراجها من عالم التنظير إلى عالم التطبيق.

د – القدرة النسبية للدولة والتي تعني حساب كمية الموارد التي تمتلكها الدولة اللازمة لتنفيذ سياسة مرغوبة .

هـ – الكيانات الدولية التي تشكل الهدف أو الأساس للسياسات المعتمدة، وطبيعة التحالفات التي قد تتبناها تلك الكيانات لتفكيك أو تقليص أهمية الاستراتيجيات والسياسات الموجهة نحوها

و – الأنظمة المنظمة للتفاعلات الدولية، والتي تشمل الحدود المتاحة والمسموح بها في الساحة الدولية، والتي تسمح للدول بتنفيذ سياساتها واستراتيجياتها وتحقيق أهدافها دون مواجهة عقبات واقعية أو قانونية تعترض طريقها.

ثانياً : التغير الجذري والتدرجي:

عادة ما تميل الدول إلى تبني الجوانب الرئيسية لسياساتها الرامية إلى تحقيق مصالحها وأهدافها بعد كثير من التمحيص والتدقيق والدراسة فيما يتعلق بواقعها وواقع الدول الأخرى ومنافسيها وأهدافها . ومن ثم فإن هذه السياسات تتسم بأن التغيرات المحتملة في السياسات والاستراتيجيات الخارجية للدول تكون تدريجية. وبالتالي فإن التغيرات المفاجئة في هذه السياسات لاتحدث إلا في حالات نادرة . ويرجع ذلك إلى أن العلاقات الدولية تنطوي على تفاعلات معينة ،وتخصص الدول موارد معينة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن هذه التفاعلات

أسباب التغير الجذري :

وفق منطق الاستقراء والتتبع التاريخي ، فإن مثل هذه التحولات الجذرية ليست من سمات الدول الكبرى ، بل من سمات الدول النامية والاستبدادية بشكل عام ويعود ذلك لسببين اساسين هما :

أولاً: في هذا النوع من أنظمة الحكم تهيمن القيادة السياسية على عملية صنع السياسات وصياغة الاستراتيجيات ،بحيث تتأثر سياسات الدولة واستراتيجياتها بمعتقدات وتصورات ورؤى قادتها بغض النظر عن طريقة التغيير .

ثانيًا:الانقسامات السياسية المحتملة داخل النخبة الحاكمة في النظام الاستبدادي وما قد ينتج عنها من عدم وجود توافق داخلي حول الخطوط العريضة والرئيسية لاستراتيجية .

المطلب الثاني : مفهوم النظام الدولي الجديد .

مصطلح «النظام العالمي الجديد» نشأ في أوائل الخمسينات كجزء من مطالب دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز لتحقيق تغيير في النظام الدولي القائم في ذلك الوقت. كانت هذه المطالب تهدف إلى إصلاح الهياكل الاقتصادية والسياسية العالمية التي كانت متفاوتة العدالة والمساواة. وقتها، كان المطلوب إعطاء دول العالم الثالث دوراً أكبر في صنع القرار الدولي، وتحقيق توازن أكبر بين الدول المتقدمة والنامية.

وفي السنوات التالية، تم توسيع قاعدة المشاركة الدولية من خلال إدخال دول جديدة إلى منظمات دولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، مما أدى إلى تعديلات جزئية في النظام العالمي الموجود. ومع ذلك، بدأت تختلف

المفاهيم حول ماهية «النظام العالمي الجديد» ومدى قدرته على تحقيق التغييرات الجذرية المطلوبة.
في العقود اللاحقة، لم تستجب الدول الكبرى بشكل كافٍ لهذه المطالب، مما أدى إلى تلاشي المفهوم بشكل مؤقت نظراً لتعارضه مع مصالحها الاقتصادية والسياسية. وعوضاً عن ذلك، تم التركيز على إصلاحات محدودة وتعديلات جزئية في النظام القائم بدلاً من إحداث تغييرات جذرية.لذا، يُعتبر «النظام العالمي الجديد» مصطلحاً ذا أبعاد سياسية واقتصادية كبيرة، وتختلف مفاهيمه واستجابة الدول له بناءً على السياق الدولي والزمني المحدد.
وعاد هذا المصطلح المصطلح «النظام العالمي الجديد» عاد للظهور مرة أخرى بشكل بارز خلال أحداث حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ . خلال هذه الفترة، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن رؤية لإقامة «نظام عالمي جديد» بعد استعادة الكويت من الغزو العراقي، وذلك في إطار جهوده لتحقيق الاستقرار في المنطقة.
هذا المفهوم كان يشمل عدة جوانب:

١. تأمين النفط: الولايات المتحدة وحلفاؤها في الحرب عملوا على تأمين مصادر النفط في الخليج العربي، حيث كانت النفط مصدراً رئيسياً للاقتصاد العالمي والطاقة الاستراتيجية.

٢. تحقيق الأمن الدولي: تضمن النظام العالمي الجديد تعزيز الأمن الدولي ومنع العدوان، خاصة بعد الانهيار المحتمل للاتحاد السوفييتي الذي كان منافساً رئيسياً للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة.

٣. تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية: استخدمت الولايات المتحدة الفترة بعد الحرب لدعم إعادة إعمار الكويت والمنطقة، وهذا يعكس جانباً من محاولتها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

٤. الهيمنة الأمريكية: بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينات، تعززت الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، مما جعل الولايات المتحدة تلعب دوراً قيادياً في تشكيل السياسات العالمية.
بالإضافة إلى ذلك، أدى الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفييتي إلى تغييرات جذرية في التوازنات العالمية وتقلص نطاق التنافس الايديولوجي والعسكري بين القوى الكبرى. هذه الحقبة شهدت انتقالاً هاماً في الديناميكيات العالمية نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي والتغييرات السياسية في عدة مناطق حول العالم(١٢).

أولاً : نشوء النظام العالمي:

لم يكن فكرة النظام العالمي جديدة بل لها جذور تاريخية تعود لفترات مبكرة. يعود التنظير حول ضرورة توحيد السلطة وإقامة حكومة عالمية إلى أفكار العديد من الفلاسفة والمفكرين عبر التاريخ. على سبيل المثال في القرن الرابع عشر، دعا دانتي الليجيري إلى هذه الفكرة كجزء من رؤيته لإنهاء الفوضى وتحقيق النظام والعدل العالميين. ، وتذكر الاقتباسات إلى عدة مفكرين وفلاسفة قدموا مساهماتهم في تفكيرهم بشأن النظام العالمي وتحقيق السلم الدولي، ومنهم أمريك كروشيه (Amerigo Cerruti): اقترح التخلص من مبدأ السيادة الوطنية، معتبراً أنه يؤدي إلى تشقق المجتمع الدولي ويعيق تحقيق السلم العالمي. كذلك فيلهلم ليبنتز (Wilhelm Leibniz): أشار إلى أن السلم الدولي لا يمكن تحقيقه بمنع النزاعات فقط، بل يجب أن يكون هناك تنظيم دولي يجمع جميع الدول وينظم حل النزاعات. وذلك في عام ١٦٧٠(١٣)، وتعد معاهدة ويستفاليا التي عقدت في أوروبا عام ١٦٤٨م هي بالفعل حجر الزاوية في تشكيل النظام الدولي الحديث. قامت هذه المعاهدة بإنهاء حرب الثلاثين عامًا وحرب الثمانين عامًا في أوروبا، وقد كانت خطوة مهمة نحو تحقيق السلم بعد فترة طويلة من الصراعات الدينية والسياسية.

أهم ملامح معاهدة ويستفاليا كانت:

١. الاعتراف بالدول القومية: أكدت المعاهدة على مبدأ الدولة القومية وسيادتها على أراضيها الجغرافية، مما أدى إلى تحديد حدود الدول بشكل أكثر وضوحًا.

٢. عدم التدخل بالشؤون الداخلية: تم تأكيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما أدى إلى تقليل الصراعات الدينية والطائفية.

٣. توازن القوى: أُنشئت نظرية توازن القوى التي تسعى إلى توفير توازن استراتيجي بين الدول المتنافسة، وهذا يعتبر أساساً لتحقيق السلم الدولي.

من خلال هذه النقاط، جاءت معاهدة ويستفاليا لتحدد معالم النظام الدولي المعاصر، وهي الأسس التي استمرت في تشكيل العلاقات الدولية حتى يومنا هذا.

وهكذا ولد النظام العالمي الثنائي القطبي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تقود الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفياتي السابق من جهة أخرى. هذا النظام العالمي الثنائي تميز بتقسيم العالم إلى معسكرين رئيسيين:

١. المعسكر الشرقي: كان يُمثله الاتحاد السوفياتي والدول التي كانت تتبع العقيدة الاشتراكية، مدعومًا بحلف وارشو العسكري.

٢. المعسكر الغربي: تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تتبنى العقيدة الرأسمالية، مدعومًا بحلف الناتو.

هذه الحالة أدت إلى بداية فترة الحرب الباردة، حيث لم تكن هناك مباشرة عسكرية بين القوتين الرئيسيتين، ولكن كانت هناك منافسة شديدة سياسياً واقتصادياً وفي السيطرة على النفوذ العالمي. وقد كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق هما القطبين الرئيسيين في هذا النظام الثنائي، وكان وجود القطب الشرقي الاشتراكي يعمل كـ «لحمة التهديد» المشتركة التي كانت توازن على نوع من الاستقرار النسبي في العلاقات الدولية، رغم التوترات الدائمة بين الطرفين. هذا النظام الثنائي القطبي كان له تأثير كبير على السياسة العالمية وشكل توجهات العديد من الدول والمنظمات الدولية خلال فترة الحرب الباردة التي استمرت حتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين(١٤).

ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي كقطب في عام ١٩٩١ مهد الطريق للولايات المتحدة لتصبح القطب الوحيد في النظام العالمي القائم. هذه الحالة تعرف باسم الأحادية الأمريكية أو الهيمنة الأمريكية، حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي تتمتع بقدرات عسكرية، اقتصادية، وصناعية هائلة تسمح لها بتأثير كبير على الشؤون الدولية.

الولايات المتحدة بدأت في استخدام هذه الهيمنة بطرق متعددة:

١. القوة الصلبة: استخدمت الولايات المتحدة قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها العالمية، سواء من خلال العمليات العسكرية المباشرة أو بدعم الحلفاء في مختلف أنحاء العالم.

٢. القوة الناعمة: بجانب القوة العسكرية، استخدمت الولايات المتحدة النفوذ الثقافي، الاقتصادي، والدبلوماسي كأدوات لتعزيز نفوذها العالمي وتعزيز قيمها ومصالحها.

٣. التأثير على المؤسسات الدولية: عملت الولايات المتحدة على تشكيل وتوجيه المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

هذا النظام الأحادي تسبب في تحولات كبيرة في السياسة الدولية، مع تقديم الولايات المتحدة نفسها كدولة تسعى لتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاقتصاد الحر. ومع ذلك، هذه الهيمنة لم تكن بدون تحديات، مع ازدياد الانتقادات بشأن استخدام الولايات المتحدة للقوة والنفوذ في بعض الأحيان.

بشكل عام، كان انهيار الاتحاد السوفيتي حدثًا تاريخيًا مما سمح للولايات المتحدة بتعزيز دورها كقوة عالمية هيمنة، وهذا الدور مستمر حتى اليوم في تشكيل السياسات الدولية والتأثير على مسار الأحداث العالمية.

لكن التغيرات التي تشهدها الساحة العالمية حاليًا بالفعل تشير إلى تحولات في النظام العالمي، وقد يؤدي ذلك إلى

ظهور ملامح جديدة للتوازنات الدولية. بعد الهيمنة الأمريكية الأحادية التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، هناك عدة عوامل تلعب دورًا في هذا التغيير:

١. تعافي روسيا: روسيا تحاول استعادة دورها كقوة عالمية، وقد شهدت تعافيًا اقتصاديًا وتعزيزًا لقدراتها العسكرية، مما جعلها تعود كلاعب رئيسي في الشؤون الدولية والأمن العالمي.

٢. الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي، مما يجعلهما قادرتين على التنافس مع القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة وروسيا.

٣. القوى الإقليمية: هناك قوى إقليمية أخرى مثل البرازيل وجنوب أفريقيا وتركيا والسعودية التي تلعب أدوارًا متزايدة في خلق توازنات دولية جديدة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

٤. العوامل الاقتصادية والتكنولوجية: التقدمات الاقتصادية والتكنولوجية تزيد من تعقيد النظام العالمي، حيث يتسارع الابتكار ويؤثر على القدرات العسكرية والاقتصادية والثقافية للدول.

تلك العوامل جميعها تسهم في رسم ملامح النظام العالمي الجديد، وربما يؤدي التحول نحو تعدد القطبية أو حتى ثنائية جديدة إلى تغييرات في التوازنات الدولية وفي العلاقات الدولية بشكل عام. ومن المحتمل أن تستمر الولايات المتحدة وروسيا في أن تكونا لاعبتين رئيسيتين في هذا السيناريو. ولكن من المهم أيضًا أن ننظر إلى دور الصين والهند والقوى الإقليمية الأخرى التي قد تلعب دورًا متزايدًا في تشكيل مستقبل النظام العالمي(١٥).

ثانياً: دوافع وأشكال التغيير في النظام الدولي

التغيير في النظام الدولي ينبع من عدة دوافع ويتم تجسيده في عدة أشكال، من بينها:

أ – وجود الرغبة من قبل القوى الكبرى في الحفاظ على مصالحها بكل الطرق المتاحة

ب – التغيرات الحاصلة في موازين القوى .

ج – وجود الرغبة في اعادة التوازن والتغيير من قبل القوى العظمى .

د – العمل بفرضية الجيوسياسية لاهمية الموارد والمواقع الاستراتيجية لها .

هـ – الاجتهادات الشخصية ولتقلبات النفسية لدى القادة .

اولاً : عوامل التغيير في النظام الدولي وأبرزها:

أ – العامل السكاني من حيث الزيادة والنقصان والنوع.

ب – العامل الفكري وإسقاطاته على المجتمع والنظام الدولي.

ج – العامل التكنولوجي: الابتكارات العلمية والصناعية تؤثر على الفرد والدولة عبر الاتصال والسرعةوالتطور.

د – العامل البيئي: يتعلق بالموقع وتنوع المواد الأولية ووجودها أو عدم وجودها.

هـ – العامل الاقتصادي: يشمل طريقة الإنتاج وسوق العمل والمواد الأولية

و – العامل السياسي: يتضمن الأحداث السياسية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، و أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

ز. – العامل الثقافي: كالافكار والمعتقدات من مجتمع لآخر تختلف، والتقدم للأفراد أو الدول .

أما التغيير السياسي يمثل بالفعل تحولًا تاريخيًا هامًا يتعلق بتجديد شامل في حركة الشعب ومضمون نظامه السياسي. يعبر عن نتاج نهضة واعية وعامة في المجتمع، تهدف إلى إقامة نظام حكم عادل ومنصف. هذا النوع من التغيير يستند إلى تفكير استراتيجي عميق ومصيري، حيث يُدرك أهمية تحقيق المصالح العامة للمجتمع ككل بدلاً من المصالح الفردية فقط(١٦). التغيير السياسي يعني في إطاره العام حركة وتحولًا، ويتمثل في عدم الثبات والجمود. ومع ذلك، في التفاصيل والمنهج، فإنه لا يكون متجانسًا بل يتباين وفقًا لعدة مدارس ومناهج مختلفة. تختلف هذه المدارس في أهدافها وأسسها ومناهجها وطرقها، وتكمن نقاط الاختلاف في التغيير السياسي في عدة عوامل بارزة، منها:

١. المبادئ الأساسية: تختلف المدارس السياسية في المبادئ التي ترتكز عليها، مثل الليبرالية، والشيوعية،

والديمقراطية، والتشدد الديني، وغيرها.

٢. المنهجية السياسية: يختلف التغيير السياسي حسب المنهجية التي تتبناها كل مدرسة، سواء كانت سلمية أو عنيفة، وإذا كانت تعتمد على الإصلاحات التدريجية أو التغيير الثوري.

٣. المؤسسات والأساليب: تختلف الطرق والأساليب التي تُستخدم لتحقيق التغيير السياسي، بما في ذلك الحوار، والاحتجاجات، والمظاهرات، والضغط السياسي، والانتفاضات، وغيرها.

٤. السياق الثقافي والاجتماعي: يؤثر السياق الثقافي والاجتماعي في تشكل التغيير السياسي، حيث تختلف الاحتياجات والمطالب والتفضيلات بين الثقافات والمجتمعات المختلفة(١٧).

المبحث الثاني:

مؤشرات التغيير السياسية والاقتصادية في النظام الدولي الجديد .

المطلب الاول : مؤشرات التغيير السياسية .

إن التغيير السياسي بالفعل يكون تابعًا للتغيير الاجتماعي، ولا يحدث بشكل مستقل عنه, يعني هذا أن التغيير في الهياكل والنظم السياسية ينبع من التحولات والتغيرات في المجتمع ككل، بما في ذلك التغيرات النفسية والاجتماعية..

إن من أبرز خصائص النظام الدولي تتمثل في المنافسة والنزاع بين الكيانات الدولية للسيطرة على النفوذ وتأمين مصالحها , ومع أنه قد يكون من الممكن التحكم في بدايات الحروب، إلا أن الجميع يفتقرون إلى القدرة على التحكم في نهاياتها أو مساراتها تاريخيًا، وقد شهدت أوروبا حروبًا مثل الحروب النابليونية التي انتهت بمؤتمر فيينا في الفترة (١٨١٤–١٨١٥)، والحروب الدينية التي استمرت لثلاثين عامًا وانتهت بمعاهدة ويستفاليا في عام ١٨٤٦، مما أسس لنظام توازن القوى متعدد الأقطاب، يخضع لمجموعة من المبادئ تشمل احترام سيادة الدول وحرية العقيدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للحد من الفوضى والنزاعات والأوبئة التي أدت إلى انهيار اقتصادي في الدول الأوروبية ,كما شهدت المنافسة العالمية على المستعمرات خلال القرن التاسع عشر، مما تحول إلى نزاع على سيادة أوروبا بشكل خاص، قبل أن تتحول في أوائل القرن العشرين إلى تحالفات مشتركة ضد قوى أوروبية ناشئة(١٨)، فبالرغم من صعوبة الحروب ومآسيها إلا أنها أثرت على الحكام بحيث دفعتهم لإيجاد نظام دولي أكثر استقرارًا وأمنًا، كما كان يتصور مؤسسوه , ومع ذلك بدأ هذا الاستقرار في التعرض للشك بسبب انعكاسات التنافس والصراع بين أطراف النظام (توازن القوى) , الذي كان بريطانيا هي الرائدة فيه، يفارق ضئيل عن فرنسا والنمسا وبروسيا (ألمانيا لاحقًا)، وتبعهم إيطاليا بعد توحيدها عام ١٨٧٠، وصلنا فيما بعد إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٩) بين الحلفاء ودول المحور، مما أعاد طنين المدافع والطائرات حتى خارج أوروبا, اذ كان هذا التعدد في توازن القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، حيث كانت هناك أربع أو خمس دول تتنافس فيما بينها، قد يؤدي إلى حروب هيمنة مثل تلك التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين(١٩). جاءت معاهدة فرساي لتخمد أصوات المؤيدين للحرية وتعاقب الدول الخاسرة مثل الدولة العثمانية وألمانيا، وتأسيس منظمة دولية (عصبة الأمم) تهدف لدعم السلام العالمي ومنع الحروب. ومع ذلك، فإن صعوبة العقوبات المفروضة على ألمانيا دفعت أدولف هتلر لإعلان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)، التي كانت أكثر عنفًا وفتكًا مع تطور الاستراتيجيات العسكرية والأسلحة المدمرة الجديدة (مثل القنبلة النووية التي استخدمتها الولايات المتحدة ضد اليابان)، مما أدى إلى سقوط ملايين الضحايا, هذا الوضع أجبر الدول على إعادة التفاوض وإنهاء النزاع وتحقيق السلام ومعاقبة الجهات المعتدة، مما أسفر عن إنشاء منظمة دولية (الأمم المتحدة) لدعم السلام ومنع اندلاع الحروب, وقد ظهرت في العالم قطبان كبيران لقيادة النظام العالمي الجديد بعد الحربين, الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق , واللذان سميا بنظام ثنائي القطبية, اذ اعتمد كل قطب على فلسفة خاصة به (الليبرالية الغربية والشيوعية الشرقية)، مع وجود حلف عسكري نووي (حلف الناتو تحت قيادة الولايات المتحدة وحلف

وارشو تحت قيادة الاتحاد السوفيتي)، ورؤى اقتصادية مختلفة (الرأسمالية الغربية والاشتراكية الشرقية)، مما دفع كل قطب للسعي بقوة لجذب المزيد من المتحالفين، مما أدى إلى تقسيم العالم إلى معسكرين شرقي وغربي . اذ تحولت أمريكا والجزء الغربي من اوربا النواة الجيوسياسية للعالم الاطلسي موحدة بالهدف المشترك باحتواء روسيا السوفيتية (٢٠).تمكن النظام الثنائي المتمثل في القوتين العظمى من منع اندلا ع حروب عالمية على مدار خمسة وأربعين عامًا بفضل وجود السلاح النووي الذي يمتلك قدرة هائلة على التدمير، ومع ذلك شهد هذا النظام حروبًا أخرى تُعرف بالحروب الوكالية، والتي نشأت خارج أوروبا وبين دول غير نووية. على سبيل المثال اعتقدت الولايات المتحدة أن الأزمات والحروب التي اندلعت في ذلك الوقت كانت نتيجة لمحاولات الاتحاد السوفييتي لتهيئة الأرضية للهيمنة على العالم، بينما رأى الاتحاد السوفييتي في تلك الحروب وسيلة لتضييق الخناق على الولايات المتحدة والتمكن من السيطرة على العالم. في الوقت نفسه، اندلع سباق تسلح شديد بين القطبين، والذي أطلق عليه اسم الحرب الباردة ،وقد أدى هذا السباق تدريجيًا إلى ضعف أحد القطبين (الاتحاد السوفييتي)، مما أدى إلى انهيار المعسكر الشرقي وتفكك تحالفه، وفي النهاية تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه وانتهاء تحالفه العسكري. وقد حلت محل هذا التحالف الحرب الباردة، التي امتزجت بين القوة الصلبة والناعمة، مما أدى إلى ظهور نظام عالمي جديد بعد انهيار جدار برلين في عام ١٩٨٩، والذي سُمي نظام القطب الواحد. في هذا النظام، تولت الولايات المتحدة الزعامة العالمية بفضل امتلاكها للقوة العسكرية والاقتصادية الكبرى، إلى جانب قوتها الجاذبة الناتجة عن نظامها الليبرالي القائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر. وقد نجحت هذه القوة في فرض هيمنتها على المؤسسات الدولية الكبرى في القطاعات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما سمح ببناء نظام عالمي حقيقي يتمتع بثقافة عالمية ثابتة ومفهوم نظام يتفوق على أي دولة أو أمة(٢١).

لم تختفي الحروب عن الساحة الدولية بل تكمن في أصل النظام الدولي الجديد، كما يظهر من خلال حرب الولايات المتحدة ضد العراق وتحرير الكويت، والحرب ضد الإرهاب في أفغانستان والعراق ودول أخرى. علاوة على ذلك، سمح غياب المنافسة لأمريكا بقيادة العالم وفقًا لرؤيتها، محققة هيمنة لم يسبق لأحد أن حققها في الماضي، وربما لن تتكرر مرة أخرى، حيث تستثمر نفوذها لمنع ظهور أي منافس في جميع المجالات.

اليوم يتوقع قادة العالم والمحللون السياسيون انتقالًا إلى نظام عالمي جديد ينهي نظام القطب الواحد، وكما كان الحال في الانتقالات السابقة، فإن الصراعات والحروب العسكرية ترافق هذا التحول. فالحرب الروسية على أوكرانيا قد تكون بداية لنهاية النظام العالمي الحالي وظهور نظام عالمي جديد. على الرغم من أن الحرب تدور حاليًا في أراضي أوكرانيا، إلا أن مساراتها ومدى تأثيرها لا يمكن التحكم فيها بسهولة من قبل الأطراف المتنازعة، إذا ما تفجرت المواجهة بين الجيشين الروسي والأوكراني، فإن الباب مفتوح لدول أخرى للانخراط في الصراع نظرًا لحساسية الجيوبوليتيك في المنطقة وطبيعة الأحلاف العسكرية أي خطأ من أي من الطرفين قد يؤدي إلى توسيع دائرة الصراع ليشمل دولًا أخرى، كما حدث مع حادث اغتيال ولي العهد النمساوي في بداية الحرب العالمية الأولى.

إن دوافع الصراع تتجاوز النزاع بين دولتين، حيث أن جوهر الصراع يكمن في محاولة أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو، مما يمثل تهديدًا وجوديًا لروسيا وأمنها. يُنظر إلى تمدد حلف الناتو إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق على أنه غير قابل للتطبيق، حيث يضيق الخناق جغرافيًا واقتصاديًا وعسكريًا على روسيا، وهذا يجعل روسيا مؤهلة لتكون قطبًا عالميًا جديدًا منافسًا للتفرد الأمريكي، وهو ما يتناقض مع شعور الولايات المتحدة بقدرة روسيا على تمثيل هذا الدور في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية في مناطق الصراع الأخرى خارج أوروبا.

في هذا السياق يقول توماس فريدمان في مقال لصحيفة نيويورك تايمز إن المعركة التي أشعلت هذه الحرب العالمية تتعلق بمن يسيطر على أوكرانيا، وسرعان ما تحولت إلى معركة كبيرة بين النظم السياسية الأكثر هيمنة في العالم اليوم،اذ يعتقد الجميع أن الحرب الروسية وتداعياتها قد تفتح الباب لحرب عالمية ثالثة أو تكون نقطة بداية لتغيير

النظام العالمي. عندما سُئلت فيونا هيل، المسؤولة عن الشؤون الأوروبية والروسية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، عن إمكانية وقوع حرب عالمية جديدة، قالت إننا بالفعل في طريقنا نحو ذلك(٢٢). يتضح بوضوح من خلال تدفق الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا أنها حتى لو كانت دفاعية، تشير إلى أن أوكرانيا ليست وحدها في مواجهة روسيا، بل أن الناتو يشارك فعليًا في الأمر. ومن الممكن توسيع نطاق هذا التعاون، حيث يسعى الولايات المتحدة لتوسيع نطاق حلف شمال الأطلسي نحو شرق أوروبا في وقت تظهر فيه روسيا رغبتها في تقليص وجود الغرب في أوروبا. هذا الصراع يعكس منافسة عالمية للسيطرة والنفوذ، وهو ما أشار إليه سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، بأن هناك خطرًا حقيقيًا لنشوب حرب عالمية (أي أن تزويد أوكرانيا بالأسلحة من قبل الناتو يعني في جوهره أن التحالف الغربي يخوض حربًا بالوكالة مع روسيا)(٢٣). لا يمكننا نسيان وجود بؤر صراع تتزايد حدة في مناطق مختلفة حول العالم، تتراوح بين صراع النفوذ العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وقوى جديدة تتمثل في الصين ومطالبها العلنية بتايوان واستعدادها للدخول في صراع مع أي قوة تحاول سلبها هذا الحق، والتي تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية. هذا الوضع دفع الزعيم الصيني شي جين بين، عن طريق إذاعة أسيا الحرة، إلى توقيع توجيه يسمح باستخدام القوات المسلحة بشكل غير حربي، مما يشير إلى احتمال تهيئة لعملية خاصة ضد تايوان. بالإضافة إلى ذلك، هناك رفض أمريكي لتجارب كوريا الشمالية في مجال الصواريخ العابرة للقارات، وفي الشرق الأوسط، ارتفعت إيران كقوة إقليمية تسعى لامتلاك السلاح النووي ضد الكيان الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

تشكيل هذه البؤر الصراعية معًا قد يؤدي إلى ظهور توازن قوى جديد في العالم، مما قد يؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة هيمنتها ويفتح الباب لظهور قوى عالمية جديدة مثل روسيا والصين، سواء عبر الحرب أو وسائل أخرى.

من المعروف أن التغيير هو الثابت الوحيد في عالم السياسة، وبما أن النظام العالمي يحتل مكانة بارزة، فمن المؤكد أنه سيخضع لتغييرات مستمرة، وقد تكون هذه التغييرات بطيئة نسبيًا استجابة للتغيير الحتمي وقوانين التطور أو كروح لظروف دولية جديدة تفرض نفسها على الواقع الدولي.

بما أن النظام العالمي نشأ من صنع القوى الكبرى، فمن المؤكد أن التغييرات في شكله أو مظاهره ستتحكم فيها هذه القوى أو من يمتلك مقومات القوة والمنافسة من الوحدات الدولية، لاستغلال النظام ومؤسساته لضمان استمرار تفوقها وهيمنتها. يتطلب السعي المعاصر لإقامة نظام عالمي استراتيجية متماسكة لتثبيت مفهوم النظام داخل المناطق أو الإقليميات المختلفة، مع العمل على ربط هذه الأنظمة معًا، وهذه الأهداف ليست بالضرورة سهلة التحقيق أو ذاتية التصالح(٢٤).

كما أن مفهوم القوة واستخداماتها المتنوعة سواء الصلبة منها أو الناعمة أو الذكية رافقت تشكيل النظام منذ البداية ولازمت كل تغيير في شكله ومعالمه وحتى تصنيفاته فأنها اعتمدت توزيع القوة وامتلاكها كعلامة فارقة في تصنيف النظام وتسميته كونها أداة التفوق والهيمنة في النظام

المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية .

تعد المؤشرات الاقتصادية بالفعل تعد من أهم المؤشرات التي تشير إلى التغييرات في النظام الدولي. عادةً ما تكون هذه المؤشرات تتعلق بالنمو الاقتصادي، البطالة، التجارة الدولية، السياسات الاقتصادية، وحركة رؤوس الأموال الدولية. فمثلاً، نمو اقتصاد إحدى الدول يمكن أن يؤدي إلى تحركات في القوى الاقتصادية العالمية والنظام الدولي. وتغيرات في سياسات التجارة الدولية قد تؤدي إلى تعديلات في التوازنات الجيوسياسية بين الدول. وهذه تعود لعدة اسباب منها الأسباب التي تجعل المؤشرات الاقتصادية أهمية كبيرة في هذا السياق(٢٥):

١. القوة الاقتصادية الناعمة: الدول التي لديها اقتصادات قوية تكون عادةً لها تأثير كبير في السياسات العالمية والعلاقات الدولية على سبيل المثال، الولايات المتحدة والصين كدول ذات تأثير كبير نظراً لحجم اقتصاداتها الكبيرة.

٢. التجارة الدولية والاندماج الاقتصادي: التبادل التجاري الكبير بين الدول يؤدي إلى تعميق الروابط الاقتصادية والتبعات السياسية المرتبطة بهذه العلاقات. مثلاً، الاتفاقيات التجارية والمنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية تؤثر في تشكيل النظام الدولي.

٣. الأزمات الاقتصادية والتأثيرات العالمية: الأزمات المالية والاقتصادية الكبرى مثل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ تسببت في تحولات كبيرة في النظام الدولي، بما في ذلك تغيرات في القوى الناعمة والسياسات الدولية.

٤. القدرة على النفوذ والتأثير: الدول التي تمتلك اقتصاداً قوياً لها القدرة على تمويل مشاريع دولية، تقديم المساعدات الخارجية، وتأثير قرارات المنظمات الدولية. هذا يعكس التوازنات والتحولات في النظام الدولي بشكل كبير.

لذا، يمكن القول إن المؤشرات الاقتصادية تعكس وتنبؤ بالتغيرات في النظام الدولي بشكل كبير، وتعتبر حيوية لفهم الديناميكيات العالمية والتفاعلات الدولية المعقدة.

وكما نعلم يمر حالياً الاقتصاد الدولي بمجموعة من المتغيرات التي تنعكس بدرجة أو بأخرى على اقتصاديات الدول العربية والعالمية , وبدون التقليل من شأن كثير من المتغيرات إلا ن الاعتقاد بأهمية ثلاث متغيرات رئيسية تستحق منا في هذا المجال بعض التركيز والتأمل. وتتمثل هذه المتغيرات أولاً في تزايد أهمية ودور الدول النامية ، وثانياً ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، وثالثاً حالة الاقتصاد الأمريكي على ضوء أزمة الرهن العقاري. سنحاول أن نتطرق بإيجاز لهذه المتغيرات وهي :

أولاً : تغير موازين القوى الاقتصادية وتزايد أهمية ودور الاقتصاديات النامية :

تغير موازين القوى الاقتصادية وتزايد أهمية الاقتصاديات النامية هو موضوع ذو أبعاد متعددة ويعكس التحولات الكبيرة في المشهد الاقتصادي العالمي. ومن النقاط والمؤشرات الرئيسية التي تدل على هذه التغييرات هي :

١. نمو الاقتصاديات النامية: شهدت العديد من الاقتصاديات النامية، مثل الصين والهند والبرازيل، نموًا اقتصاديًا ملحوظًا في العقود الأخيرة. هذا النمو قد ساهم في تحويل مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

٢. تغيير في المراكز الاقتصادية العالمية: الاقتصاديات النامية أصبحت تلعب دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال، الصين أصبحت واحدة من أكبر الاقتصاديات العالمية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس تحولا كبيرا في التوازنات الاقتصادية.

٣. التوسع في الأسواق العالمية: النمو في الاقتصاديات النامية خلق فرصًا جديدة في الأسواق العالمية. الشركات من الدول المتقدمة تسعى إلى الدخول في هذه الأسواق الناشئة، مما يعزز التجارة والاستثمار بين الدول.

٤. التأثير على السياسات الاقتصادية العالمية: تزايد أهمية الاقتصاديات النامية يعني أنها تمتلك الآن تأثيرًا أكبر على السياسات الاقتصادية العالمية. هذه البلدان أصبحت تساهم بشكل أكبر في تحديد السياسات المالية والتجارية الدولية.

٥. الابتكار والتكنولوجيا: الكثير من الاقتصاديات النامية بدأت تتفوق في مجالات التكنولوجيا والابتكار. على سبيل المثال، الهند أصبحت مركزًا رئيسيًا لتطوير البرمجيات والتكنولوجيا، والصين قادت الثورة في الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي.

٦. التحديات والفرص: رغم النمو الكبير، تواجه الاقتصاديات النامية تحديات مثل الفقر، التفاوت الاجتماعي، والبنية التحتية غير المتطورة. لكن هذه التحديات أيضاً تخلق فرصًا للتنمية والاستثمار.

ثانياً : التضخم وارتفاع أسعار موارد الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية

الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار موارد الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية هو ظاهرة تؤثر بشكل عميق على البيئة

الاقتصادية العالمية. وإليك بعض التحليلات المتعلقة بهذه الظاهرة وكيفية ارتباطها بتزايد أهمية الاقتصاديات النامية:

العلاقة بين ارتفاع الأسعار والاقتصاديات النامية

١. الطلب المتزايد من الاقتصاديات النامية:

نمو الطلب: مع تطور الاقتصاديات النامية، مثل الصين والهند، تزايد الطلب على موارد الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية بشكل كبير. النمو الاقتصادي السريع في هذه البلدان يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، مما يضغط على العرض ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

التوسع الحضري والصناعي: النمو السريع في البنية التحتية والتوسع الصناعي في الاقتصاديات النامية يعزز الطلب على الطاقة والمواد الأولية، مما يسهم في ارتفاع الأسعار.

٢. تأثير النمو الاقتصادي على أسعار الموارد:

ارتفاع أسعار النفط: كما أشرت، شهد سعر النفط زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٣. هذا الارتفاع مرتبط جزئيًا بالنمو الاقتصادي السريع في الدول النامية، حيث أن زيادة الطلب من هذه الدول تؤدي إلى ضغط كبير على سوق النفط العالمي.

أسعار المواد الأولية: الزيادة في الطلب على المواد الأولية من قبل الاقتصاديات النامية تؤدي أيضًا إلى ارتفاع أسعار هذه المواد. تتأثر الأسواق العالمية بمستوى الطلب من هذه البلدان النامية، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار.

٣. التطور الاقتصادي والاجتماعي وتأثيره على الأسعار(٢٦):

التحسينات في مستوى المعيشة: تطور الاقتصاديات النامية يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، مما يزيد من القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة، وبالتالي يزيد الطلب على السلع والخدمات بما في ذلك المواد الغذائية والطاقة.

الاستثمار في البنية التحتية: الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والتوسع الصناعي في الدول النامية تتطلب كميات كبيرة من الموارد، مما يساهم في زيادة الطلب ويؤثر على الأسعار العالمية.

الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار

١. تأثير على الاقتصادات المتقدمة:

زيادة تكاليف الإنتاج: ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة، مما يضغط على أرباح الشركات ويؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات.

تأثير على التضخم: زيادة تكاليف الإنتاج تنعكس في ارتفاع أسعار المستهلكين، مما يساهم في التضخم ويؤثر على القوة الشرائية للأفراد.

٢. تأثير على الدول النامية:

ارتفاع تكاليف المعيشة: في الدول النامية، يمكن أن تؤدي الزيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة إلى ضغط كبير على ميزانيات الأسر، مما يزيد من تكلفة المعيشة وقد يساهم في زيادة الفقر.

تحديات اقتصادية: الزيادة في تكلفة استيراد الطاقة والمواد الأولية قد تؤدي إلى مشاكل اقتصادية إضافية في الدول النامية، مثل العجز التجاري والضغوط المالية.

٣. تأثير على السوق العالمي:

تغييرات في سياسات الطاقة: الدول المستهلكة قد تبحث عن مصادر بديلة للطاقة أو تسعى لتطوير تقنيات جديدة للتقليل من الاعتماد على الموارد التقليدية.

زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة: ارتفاع أسعار النفط قد يدفع الدول والشركات إلى زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة والبحث عن بدائل أكثر استدامة.

الاستجابة للظاهرة

١. تنويع مصادر الطاقة:

الاستثمار في الطاقة المتجددة: يشمل ذلك تعزيز الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة المائية.

تحسين كفاءة الطاقة: تطوير تكنولوجيا لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الهدر.

٢. إدارة الموارد والتخزين:

تخزين الموارد: بناء احتياطيات استراتيجية من الموارد الأساسية يمكن أن يساعد في مواجهة تقلبات الأسعار.

تنويع مصادر الإمداد: تقليل الاعتماد على مورد واحد من خلال تنويع مصادر الإمداد.

٣. السياسات الاقتصادية والتجارية:

تشجيع السياسات التجارية المرنة: تحسين المرونة التجارية يمكن أن يساعد في مواجهة التقلبات في أسعار الموارد.

تطوير استراتيجيات التحوط: استخدام استراتيجيات تحوط في الأسواق المالية لحماية الشركات من تقلبات الأسعار.

ثالثاً: حالة الاقتصاد الأمريكي على ضوء أزمة الرهن العقاري:

الاقتصاد الأمريكي له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاديات العربية. التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الأمريكي، خصوصاً خلال العقدين الماضيين، تعكس تحولاً كبيراً في البيئة الاقتصادية العالمية وتساهم في فهم السياق الذي تؤثر فيه الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي.

التطورات في الاقتصاد الأمريكي وتأثيراتها(٢٧):

١. التحول في النمو الاقتصادي:

من النمو إلى التباطؤ: انتقل الاقتصاد الأمريكي من فترة من النمو القوي في التسعينات وأوائل الألفية إلى فترة من التباطؤ الاقتصادي. هذا التباطؤ ناتج عن عدة عوامل تشمل الأزمات المالية العالمية، والركود الاقتصادي، وتباطؤ النمو في القطاعات الرئيسية.

٢. العجوزات المالية والديون:

الإنفاق العسكري: الأعباء المالية المترتبة على الحروب في العراق وأفغانستان كان لها تأثير كبير على المالية العامة الأمريكية. تقديرات الإنفاق على هذه الحروب تصل إلى حوالي ٣ تريليونات دولار، مما ساهم في ارتفاع العجز المالي وديون الحكومة.

زيادة العجز: التحولات في الإنفاق العسكري والإنفاق العام أدت إلى تحول الفوائض المالية السابقة إلى عجز كبير. هذا العجز يؤثر على قدرة الحكومة الأمريكية على استثمار الأموال في مشاريع أخرى أو تحسين الأوضاع الاقتصادية.

٣. تأثير العملة الأمريكية(٢٨):

تراجع الدولار: ضعف الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة أثر على التجارة العالمية. عندما تنخفض قيمة الدولار، تصبح الصادرات الأمريكية أقل تكلفة للبلدان الأخرى، ولكن الواردات تصبح أكثر تكلفة. هذا يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في ميزان التجارة العالمية.

وأمام هذه العجوزات التي اضطرت الحكومة الأمريكية إلى اللجوء إلى الاستدانة فلم يكن هناك مفر من انخفاض قيمة العملة الأمريكية كنتيجة وحل لهذه العجوزات المالية وارتفاع المديونية. وأما شاهدنا ولا زلنا نشاهد استمرت العملة الأمريكية في التدهور انعكاساً لتدهور الأوضاع المالية والاقتصادية الأمريكية. إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية الأمريكية لم يتوقف عند هذا الحد، بل خلال الصيف الماضي بدأت تتكشف أزمة مالية كبيرة أخذت

تتفاقم مع مرور الوقت وحسبما يبدو فإن تداعيات هذه الأزمة لم تنتهِ بعد حتى الآن. إن أزمة الرهن العقاري وإن بدأت تداعياتها مؤخراً إلا أن بدايتها ترجع إلى بضع سنوات عند محاولة البنك المركزي الأمريكي تنشيط الاقتصاد من خلال خفض سعر الفائدة بدرجة كبيرة حيث انخفضت إلى حوالي ١ ٪فقط الأمر الذي شجع كثيراً من الأمريكيين على الاقتراض وقد لعبت المصارف دوراً في تشجيع الأفراد على الاقتراض وبخاصة في مجال تمويل شراء المنازل حيث وصل الأمر إلى عدم الاهتمام بملاءة الفرد وقدرته على التسديد اعتقاداً بأن رهن المنزل يكفي لضمان تسديد هذه التسهيلات. ولكي تتخلص البنوك من مخاطر هذه القروض فقد أعادت هيكلتها في شكل سندات عملت على تسويقها بفوائد مغرية إلى أن انفجرت الأزمة عندما تصاعدت أسعار الفوائد وبالتالي زادت تكاليف تسديد هذه القروض حيث بدأت حالات العجز عن التسديد ولجوء البنوك إلى بيع مساكن العاجزين عن التسديد لتغطية خسائرها الأمر الذي أخذ شكل كرة الثلج وتزايد حالات العجز عن التسديد ومنها تزايد بيع المنازل وانخفاض أسعارها وارتفاع خسائر البنوك المتورطة في هذه الأزمة الأمر الذي جعل كثيراً من المصارف على إثر ذلك تتحفظ على الاستمرار في الإقراض مما أدى إلى خلق أزمة سيولة وارتفاع في تكاليف الاقتراض.

الخاتمة:

يمكن ان نستنتج أن التغيير كفكرة يعتبر نفسه مدفوعًا إما بقوة دافعة داخلية أو خارجية، وبناءً على ذلك يتنوع من مكان إلى آخر مع تعدد أشكاله، ولضمان نجاحه يجب توفر معلومات وخصائص محددة، ويحدث ويتطور وفقًا لاستراتيجيات معينة تتخذ ألوانًا محددة تبعًا للأسباب الكامنة وراءه بصيغ التصور له. من الضروري التمييز بين أن هناك تحولات قد تكون خارجة عن سيطرة النظام الدولي وتقريباً تحمل آثاراً سلبية أو ضارة، ناتجة عن قوة تسعى لتغيير قواعد القوة والسلوك الدولي، أو قد تكون هذه التغييرات مدروسة وممكنة ومحسوبة، أو مخطط لها. في كلا الحالتين، قد ينشأ تغيير في النظام الدولي وفقاً لنظرية التغيير أو نظرية الفوضى أو التعقيد، أو كنتيجة للاستقطابات والتداعيات الناتجة عن سياسات أو نظريات تثبت فشلها، أو كترجمة للتطورات التكنولوجية الاتصالية والمعلوماتية والاجتماعية والاقتصادية. التفاعل الدولي بكونه ديناميكيًا باستمرار لا يستقر على حالات معينة، ويتأثر بمفاهيم متنوعة في الزمان والمكان، بل يخضع لعدد من العوامل المؤثرة التي تساهم في تطوراته وتحولاته، مما يؤدي إلى تغيير المفاهيم القائمة في ظل النظام الدولي وتكوين مفاهيم تتماشى مع البيانات الجديدة في حالات النظام الدولي وفقاً للتحولات الواضحة المعالم والأسباب التي أدت إلى تسميته بالنظام الدولي الجديد، بعد نهاية الحرب الباردة التي سيطرت على العلاقات الدولية بشكل عام منذ الحرب العالمية الثانية حتى بداية التسعينيات. إن تحولات درجة الفعالية في النظام الدولي أدت إلى نشوء نمط جديد من العلاقات وتكوين مفاهيم متقدمة للمناهج التحليلية التي وضعتها مختلف الجماعات الدولية تجاه سلسلة من القضايا الدولية، وتأتي في مقدمتها المفاهيم التحليلية تجاه المنظمات الدولية التي شهدت اتجاهات متقدمة بسبب ما حققته من دور وظيفي ونشاط عملي على مستوى الحياة السياسية الدولية مما أعطاها مكانة متميزة في سياق العلاقات الدولية بموجب تغيير توازن القوى نحو النظام الدولي المتميز الجديد ومن خلال التداعيات الناتجة عن ذلك.

الاستنتاجات:

١- نظرًا لأن التغيير يمثل العامل الثابت في العالم السياسي، فإن تحول النظام العالمي يكون حتميًا، ونحن اليوم على وشك خروج نظام القطب الواحد ودخول نظام عالمي جديد.

٢- إن نهاية نظام القطب الواحد لا تعني انهيار الولايات المتحدة أو تفككها، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي، بل تشهد الولايات المتحدة عملية انسحاب وتقلص من مناطق عديدة لصالح الأقطاب الجديدة.

٣- على الرغم من القوة التجارية والتكنولوجية والاقتصادية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لا يمكن أن

يشكل قطبًا عالميًا لعدم وجود وحدة قرار سياسي وانسجام، وكذلك لأن القوة الجيوسياسية الحقيقية تعتمد على نظام متعدد الأطراف، مما يجعل تفككه محتملًا خاصة بعد الحرب الأوكرانية.

٤- يتمثل النظام العالمي الجديد في أقطاب تستند إلى حضارات مختلفة ومتنافسة، تمثل توجهات فكرية متنازعة، كما توقع سموئيل هنتغتون أن الصراع المقبل سيكون صراعًا بين كتل حضارية.

٥- لم يتضح بعد تفاصيل وطبيعة النظام العالمي الجديد، ولكن ما يمكن توقعه يشبه نظامًا سياسيًا متعدد الأقطاب، حيث تتربع الصين على آسيا وأفريقيا، وروسيا على أوروبا، وأمريكا على الأمريكتين

٦- العوامل السياسية والاقتصادية ساهمت بشكل كبير في التغييرات السابقة في النظام العالمي، ونجد أن هذه العوامل تتجسد اليوم بشكل واضح، ممهدة لنشوء نظام عالمي جديد

الهوامش:

١- فوزي نور الدين: تحليل الصراعات الدولية بين الابعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية ،بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر ، العدد:٣٦-٢٠١٤،٣٧،ص١٧٧-١٧٨.

٢- المنجد الوسيط : المجلد الثاني ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٦٦.

٣- عبد الكريم محسن : نحو تفعيل المؤسسات ادارة واستراتيجيات التغير ، القاهرة : النشرة الالكترونية لمعهد التنمية الادارية ، ١٧ايار، ٢٠٠٦، ص٦.

٤- عبد الكريم برقاوي : التغير في القران الكريم ، شبكة الانوكة ، افاق شرعية في الموقع http://www.alukah.net

٥- ابراهيم عبد الله المنيف : ادارة التغير وعلم الادارة ، جدة ، الجمعية السعودية للادارة ، ٢٠٠٥، ص٧.

٦- سعيد يس عامر و علي محمد عبد الوهاب : الفكر المعاصر في التنظيم والادارة ، مصر : مركز وايد سيرفس للاستشارات والتطوير الاداري ، ط٢، ١٩٩٨، ص٤٤.

٧- أحمد فهمي جلال : ادارة التغير والصراع ، القاهرة : دار قدرات ، ١٩٩٦، ص٥ .

٨- فادية عمر الجولاني : التغير الاجتماعي ، مدخل للنظرية الوظيفية لتحليل التغير ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٣، ص٦٧.

٩- انور عبد الملك : تغير العالم ، الكويت ، مكتبة عالم المعرفة ، تشرين الثاني ٢٠١٥، ص٧.

١٠- حنان محمد عبد المجيد : التغير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الحديث ، فرجينيا ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، ط١، ٢٠١١، ص٢٣ .

١١- جين شاريب : من الدكتاتورية الى الديمقراطية ، اطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد دار عمر ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ط١، ٢٠٠٤، ص١٨.

١٢ – فوزي صلوخ :أمركة النظام العالمي الاخطار والتداعيات،دار المنهل اللبناني،ط١،بيروت،٢٠٠٢،ص٢٨٠

١٣- د بو سبعين سعيد: النظام الدولي ، محاضرات منشورة على الموقع الالكتروني http:// she.univ-Bonita.dz

١٤- ستيفان هالبر و جوناثان كلارك: ،دار الكتاب العربي،بيروت،ترجمة:عمر الايوبي،٢٠٠٥،ص٣٠٤

١٥- تيري ل .ديبل :أستراتيجية الشؤون الخارجية –منطق الحكم الامريكي–،دار الكتاب العربي، بيروت، ترجمة:د وليد شحادة، ٢٠١٩،ص٩٧

١٦- حسن حنفي : التراث والتجديد ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٣ ، ١٩٨٧، ص١٦.

١٧- مايكل كلير : الحروب على الموارد ، ترجمة عدنان حسن ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ٢٠٠٢، ص١٦.

١٨- زبيغنيو بريجنسكي: رؤية أستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية،دار الكتاب العربي،بيروت،ترجمة:فاضل جكر،٢٠١٢،ص١٩.

١٩- تيري ل.ديبل:أستراتيجية القوة الخارجية منطق الحكم الامريكي ،مصدر سبق ذكره،ص٩٧.

٢٠- زبيغنيو بريجنسكي:رؤية أستراتيجية أمريكا وازمة السلطة العالمية ،مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

٢١- هنري كيسنجر: مصدر سبق ذكره ،ص٣٦٣.

٢٢- مقال منشور على موقع bbc.com في أيار ٢٠٢٢.
٢٣- تصريح منشور على موقع قناة فرنسا ٢٤ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٢٢ على الموقع الالكتروني:https://www France 24.com
٢٤- هنري كيسنجر: مصدر سبق ذكره ،ص: ٣٦٠.
٢٥- رحايلي سعاد:الصعود الاستراتيجي الروسي-الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة ٨ماي
٢٦- جاسم المناعي : التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية (الفرص التحديات) ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٨.
٢٧- منير مباركية:أستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء العاملية -حالتي روسيا والصين-،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية والاعلام في جامعة الجزائر -بن يوسف بن خده،٢٠٠٨،ص٣٣.
٢٨- منير مباركية: ،مصدر سبق ذكره،ص٣٨.

المصادر:

١. مقال منشور على موقع bbc.com في أيار ٢٠٢٢.
٢. تصريح منشور على موقع قناة فرنسا ٢٤ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٢٢ على الموقع الالكتروني:https://www France.com.٢٤
٣. المنجد الوسيط : المجلد الثاني ، القاهرة ، ١٩٩٠.
٤. ابراهيم عبد الله المنيف : ادارة التغيير وعلم الادارة ، جدة ، الجمعية السعودية للادارة ، ٢٠٠٥.
٥. أحمد فهمي جلال : ادارة التغيير والصراع ، القاهرة : دار قدرات ، ١٩٩٦.
٦. انور عبد الملك : تغيير العالم ، الكويت ، مكتبة عالم المعرفة ، تشرين الثاني ٢٠١٥.
٧. بو سبعين سعيد: النظام الدولي ، محاضرات منشورة على الموقع الالكتروني http:// she.univ-Bonita.dz
٨. تيري ل .ديبل :أستراتيجية الشؤون الخارجية -منطق الحكم الامريكي-،دار الكتاب العربي، بيروت، ترجمة:د وليد شحادة، ٢٠١٩.
٩. حنان محمد عبد المجيد : التغير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الحديث ، فرجينيا ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، ط١، ٢٠١١.
١٠. حسن حنفي : التراث والتجديد ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٣ ، ١٩٨٧.
١١. جاسم المناعي : التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية (الفرص التحديات) ، صندوق النقد العربي.
١٢. جين شاريب : من الدكتاتورية الى الديمقراطية ، اطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد دار عمر ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ط١، ٢٠٠٤.
١٣. عبد الكريم محسن : نحو تفعيل المؤسسات ادارة واستراتيجيات التغيير ، القاهرة : النشرة الالكترونية لمعهد التنمية الادارية ، ١٧ايار ، ٢٠٠٦.
١٤. عبد الكريم برقاوي : التغيير في القرآن الكريم ، شبكة الالوكة ، افاق شرعية في الموقع http://www.alukah.net
١٥. فادية عمر الجولاني : التغيير الاجتماعي ، مدخل للنظرية الوظيفية لتحليل التغير ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٣.
١٦. فوزي صلوخ :أمركة النظام العالمي الاخطار والتداعيات،دار المنهل اللبناني،ط١،بيروت،٢٠٠٢.
١٧. فوزي نور الدين: تحليل الصراعات الدولية بين الابعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية ،بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر ، العدد:٣٦
١٨. سعيد يس عامر و علي محمد عبد الوهاب : الفكر المعاصر في التنظيم والادارة ، مصر : مركز وايد سيروفس للاستشارت والتطوير الاداري ، ط٢، ١٩٩٨.
١٩. ستيفان هالبر و جوناثان كلارك: ،دار الكتاب العربي،بيروت،ترجمة:عمر الايوبي،٢٠٠٥.
٢٠. زبيغنيو بريجنسكي: رؤية أستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العاملية،دار الكتاب العربي،بيروت،ترجمة:فاضل جكر،٢٠١٢.
٢١. رحايلي سعاد:الصعود الاستراتيجي الروسي-الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة ماي
٢٢. مايكل كلير : الحروب على الموارد ، ترجمة عدنان حسن ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ٢٠٠٢.
٢٣. منير مباركية:أستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء العاملية -حالتي روسيا والصين-،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية والاعلام في جامعة الجزائر -بن يوسف بن خده،٢٠٠٨.

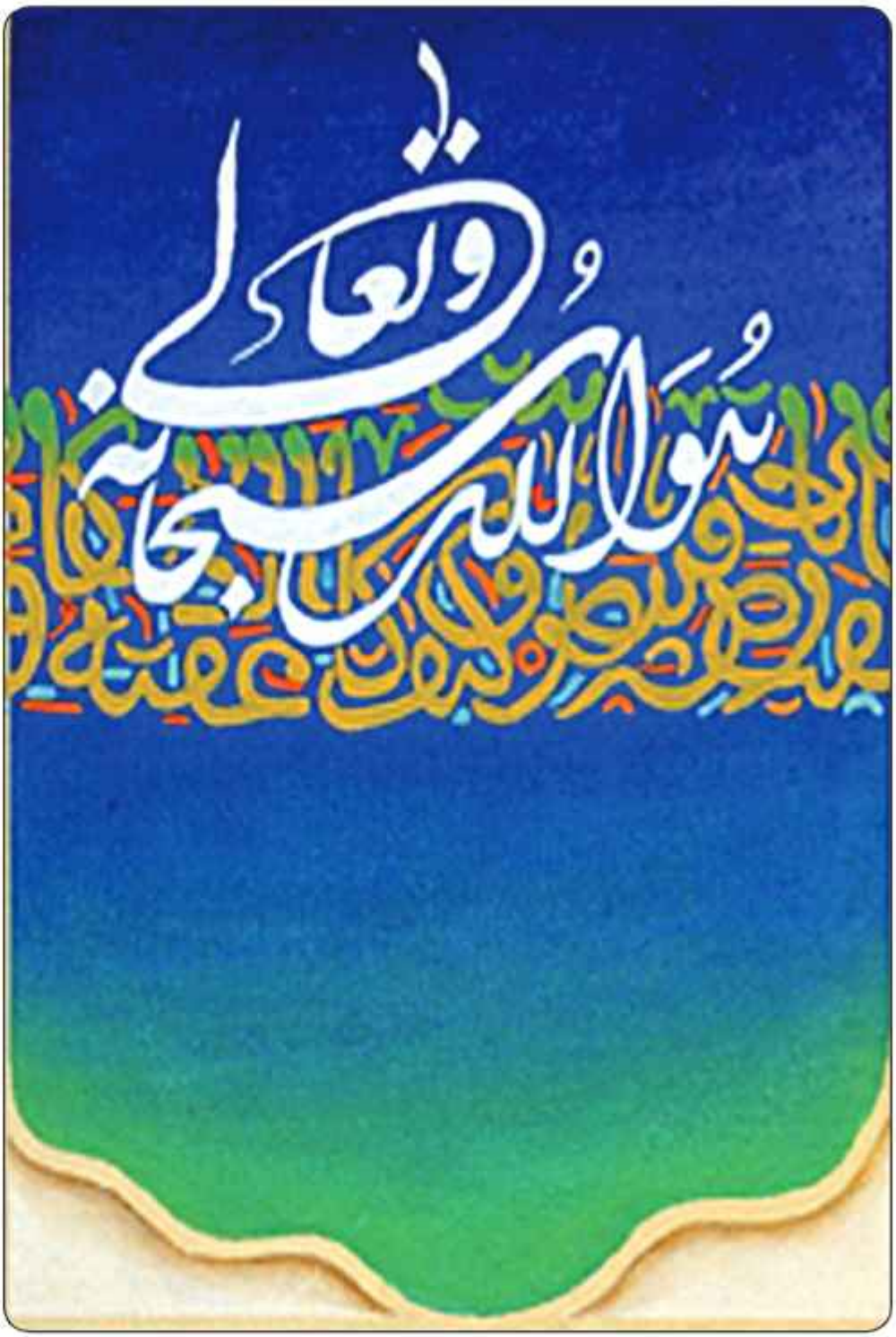
سبحانه وتعالى

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٥)
السنة الثانية ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٤م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb